دولة رئيس المجلس:

شكرا أخذ المجلس علماً.

السيد الامين العام:

٦ - لجنة البيئة والتنمية الاجتماعية والصبحبة رقم (۱) تاريخ ۱۹۹۵/۱۲/۱۲ ، المتضمن انتخاب معالي السيدة ليلى شرف

اجتمعت لجئة البيئة والتنمية الاجتماعية والصحة لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٢ برئاسة دولة الاستناذ احسد المعالى والسعادة الاعضاء السادة: ليلى شرف ، الدكتور قسيم عبيدات ، الدكتور غيث شبيلات .

مقرراً لها . قرار رقم (۱) اللوزي ويحبضور اعبضاء اللجئة اصبحباب

على قرارها هذا . حکم خیر امين عام مجلس الأمة دولة رئيس المجلس: شكراً أخذ المجلس علماً. السيد الامين العام:

دولة رئيس المجلس:

شكراً وفي هذا القندر يكتنفي المنجلس وترفع الجلسة الى موعد آخر وتتهيأ اللجنة المالية لاستلام مشروع قانون الموازنه إنشاء

لجنة البيئة والتنمية الاجتماعية والصحة

٥ - تعبين موعبد وموضوع الجلسة

امين عام مجلس الامد

رئيس مجلس ألاعيان احمد اللوزي

مجلس الاعيان محضر الجلسة الرابعة من الدورة العادية الغالغة لمجلس الامة الغاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ١٤١٩هـميان/١٤١٩ هجرية السافق ١٩٩٦/١/٦ ميلادية .

(الجلد ٣٣)

(E stell)

- جدول الاعمال -

١ - تلاوة محضر الجلسة السابلة ٧ - تلارة الاجازات والاعطارات

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/١/٢ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على : -

مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ كما اقره مجلس الأعيان مع اصراره على يعض مراده .

(أحيل الى اللجنة القانونية

٢ - كساب مسالي رئيس مسجلس النواب رقم (٤) تاريخ ٢/١/١٣ ،

والمتضمن موافقة مجلس النواب على د -مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٦ ، كما ورد من الحكومة .

٣ - كتتاب معالي رئيس معلس النواب رقم (٢٦) تاريخ ٤/١/١٩٦/ ،

والمتضمن موافقة مجلس النواب على: -مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ، كما ورد من الحكومة

> مع اجراء بعض التعديلات عليه . (أحيل الى اللجنة المالية)

٤ - تعيين موهد وموضوع الجلسة القادمة .

الصفحة

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة سابقه من الاعضاء السادة:

ه - معالي السيد احمد العقايله

* وحضر من الحكومة

ا دولة رئيس المجلس : ١- سيادة الشريف زيد بن شاكر: ا هل يوافق المجلس الكريم على مسعطسر رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

ثائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام ·

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشره والنصف) من صياح يوم (السبت) الموافق ٦/١/١١ | الحياشنه ، وزير الثبنافة . ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته ا (الرابعة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (دولة الاسعاد احمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة ا السيد (حكم خير)

محضر الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٦/١/٦

ع - معالي الدكتورة ريما خلف

ه - مسعمالي الدكيمبور تادر أبو

٦ - معالي المهندس سمور

ا دولة رئيس المجلس :

ا. السيد الأمين العام :

جدول الأعمال .

العلاوة

الجميع

_{يسم} الله الرحمن الرحيم

ا- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة /

الهنيدي: وزير التخطيط

١ - دولة السيد زيد الرفاعي

٧ - معالي السيد احمد الطراوله

٣ - معالي السيد ذوقان الهنداوي

٤ – معالي الدكتور معن ابو نواز

٦ - سعادة الدكتور غيث شبيلات

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من ٧- معالي الذكعور خالد الكركي :

رقم (۳) تاريخ ۲/۱/۱۹۹۱ ، والمتنضمن موافقة مجلس النواب على: -

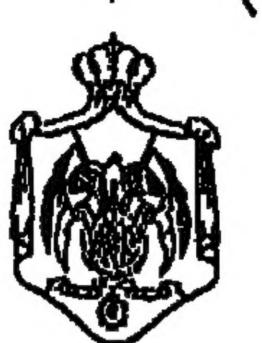
مسشروع قبانون العسمل لسنة ١٩٩٣ كسا اقره مجلس الأعيان مع اصراره على بعض

السيد الامين العام :

٢ - الإجازات والإعتذارات: لا احد .

٣ - تلاوة الكتب الواردة : -

١ - كتباب معمالي رئيس مجلس النواب مواده .



والملئة للأرونية تاللك الثمنية مجلس النواب

الرقم كيم/ ٥٥/ ٢ ... التاريخ

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

اشارة الى كتابكم رقم م ق/٢٠/٧٢٧ تاريخ ٩/٩/٥١٥، قرر مجلس النــواب التــانـي عشر في جلستة الثامثـة من الـدورة العاديـة الثالثـة المنعقـدة بتــاريخ ٢/٢٢/ ١٩٩٥، بشــــان مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٥ (المعاد من مجلس الاعيان) مايلي:-

اولا: الموافقه على قرار مجلس الاعيان بخصوص المواد:-(٢، ٣/د، الفصل الثاني تسمية الفصيل، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۲، ۱۶، الفصيل الرابع تسمية الفصيل، ۱۵، ۱۱، ۲۲، ۲۲، ۱۲، الفصيل ٧٧، ٨٨، ٣١، ٨٨، ٣٤، ٨٤، ٥٥، ٧٤، ٥٧، الفصيل الميادي عشير تسمیة الفصل، ۱۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۱۰۶، ۱۰۵، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۱۰۹، ۱۰۹، ۱۰۱، ۱۱۰ ٠ ١١، ٣٢١، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩ (د،١١٢).

ثانيا: الموافقة على قرار مجلس الاعيان مع اجراء التعديل التالي:-. المادة(٢٥) : تعديل ارقام المواد التالية (٤٤) و (٤٥) الواردة في المنن لتصبحا (٣٢)

> ثالثًا: الاصرار على قرار سجلس النواب بالنسبه للمواد:-(۱۳۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۱۳۹ ۱۳۹) ارجو احاطة دولتكم علما بذلك واجراء المقتضى وتفضلوا بفبول فالق الاحترام،،

م. سعد هابل السرور رئيس مجلس النواب

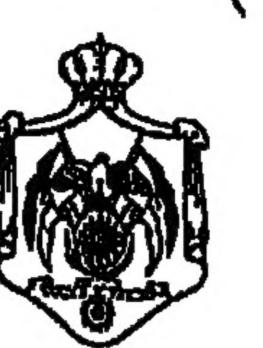
13

مجلس الأعيان

دولة رئيس المجلس : رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/١/٢ ، والمتنضمن هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى موافقة مجلس النواب على : -مسشروع القبانون المسعدل لقبانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٦ ، كما ورد من الحكومة .

اللجئة القانونية . الجميع : مرافقون السيد الامين العام : ٢ - كتباب معالي رئيس مبجلس النواب

ببغرولالمالامن والرمهب



المكذها

مجلس النواب

الرقم عمر/ ٨٥/ ٤.

الناريخ

دولة رئيس مجلس الأعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته التاسعه من الدوره العادية الثالثـــه المنعقده مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٥/١٢/٣١ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضعاط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة

ابعث لدولتكم اربعين نسخه من مشـروع القـانون المذكـور للتكـرم بعرضــه على مجلسكم الكريم ، لاجراء المقتضى.

و اقبلوا فائق الاحترام ""

م سعد هايل السرور

قانون رقم () نسنة ١٩٩٦ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقـم (٣٥) لسننة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماطرأ علبه من تعديلات كقانون واحد ويعمل بــه مــن تـــاريخ

نشره في الجريدة الرسمية.

أمين عام مجلس الامه

المادة ٢- تعدل المادة (١٠٨) من القيانون الاصلبي بالغياء عبيارة (اربعين يوماً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تسعين

م.سعد هايل السرور رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : معالى الاستاذ جودت السبول



السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، المشروع يتسألف من مادة واحدة ولا يتضمن جانبا فنيا يقتضي البسحث في اللجنة القيانونية ، ولللك اتمنى على المجلس الموقر اذا ارتأيتم دولتكم وارتأى المسجلس الكريم ان يوافق على المشروع كما ورد من مجلس النواب فهو مقتصر على مادة تتعلق بإجازه الامومه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالى الاستاذ عامر خماش

السيد عامر خماش : اثني على ذلك . دولة رئيس المجلس : هل يرافق المسجلس الكريم عبلى هذا ا التعديل البسيط اسوة بالتعديلات السابقة ؟ الجميع: مرافقون

(﴿ هذا هو نص القسانون رقم ﴿ ﴾ لسنة ا ١٩٩٦ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردلية كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة))

المالة الاعيان الاعيان الرفسم الاعيان الرفسم الاعيان الاعيان الرفسم المرابعة المراب

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

اشــــاره الـی کتاب سیادتکم رقـــم ق م/۱۱۱۷ تـاریخ ۱۹۹۰/۸/۲۹

قرر مجلس الأعيان بجلسته الرابعه من الدورة العادية الثالثه المنعقده بتاريخ ١٩٩٦/١/٦ الموافقة على (مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب.

وقد سبق لمجلس النــواب ان قـرر الموافقــة عليــه بجلســته التاســعة المنعقــده بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بالصــيغة التــي ورد فيـها من الحكومة.

ابعث الدكم خمس نسخ من القانون المذكور ، راجياً التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

احمد اللوزي كلي المراكب المراكب المركب مجلس الأعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٦ قانون معدل القانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة 1- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماطرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (١٠٨) من القانون الاصلى بالغاء عبارة (اربعين يوماً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تسعين يوما).

احمد اللوزي المرابد الرابد المرابد الم

حكم خير الممم الممم الممم عام مجاس الممم

مجلس الأعيان

بعض التعديلات عليد .

رقم (٢٦) تاريخ ٤/١/١/١ ، والمستنصمن

موافقة مجلس النواب على : -

السيد الامين العام: مشروع قانون الموازنة العامة المالية ٣ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب ١٩٩٦ ، كسا ورد من الحكومة مع اجراء

محضر الجلسة الرابعة من الدررة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٦/١/٦

· مجلس النواب الرقم 2 مير/٧>/ - -التاريخ ٤ / ١٨٥

الملة للأركب تالك الثمية

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته العاشرة من الدورة العاديـة الثالثـة المنعقـدة أيام ١٩٩٦/١/٤،٣٠٢، الموافقه على مشروع قانون الموازنه العامة للسنة الماليـة ١٩٩٦ كمـا ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات التالية عليه:-

موافقه بعد اضافه الفقرة (ج) التالية:-

ج- يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنه لتغطيه العجز المترتب على دعم المو اد التموينية. وللرواتب والاجور والعلاوات

المسادة (٩)

يعاد صباغتها بالنص التالي:-

بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع أخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيمـا يتعلق بالاحكـام الماليـة المتعلقـة بـالفصبل (١/٢) مجلس الامة كل من:-

أ لرئيسي مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة.

ب. لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان.

ج لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب،

أبعث لدولتكم أربعين نسخه من مشروع القانون المذكور للنكرم بعرضنه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى

واقبلوا فالق الاحترام،،

م سعد اهایل السرور

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المسجلس الكريم على احسالة تجتمع اللجنة الساعة الرابعة بعد الظهر مشروع قانون الموازنة الى اللجنة المالية ؟ الجميع : مواقفون دولة رئيس المجلس

شكراً لكم وارجس من اللجنة المساليسة ان تجتمع بعد ظهر اليوم لتبدأ البحث والدرس لترسم خطه عملها لأن قانون مشروع الموازنة قسانون هام ويجب أن ننتسهي منه طسمن المسدة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٦ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

الدستورية في اقرب وقت ممكن وبعد الظهر

الرجاء أن يحضر أعضاء اللجنة المالية هذا

لسنة ١٩٩٦ قانون الموازنة العامة للسنة

المالية ١٩٩٦ كما اقره مجلس النواب وكما

احاله المجلس الى اللجنة المالية))

(هذا هو نص مشروع قانون رقم ()

الاجتماع لأهميته .

كما أقره مجلس النواب المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة العامة للسنة المالية (1997)

ويعمل بداعتبارا من ١/١/٢٩٩١.

المادة (٢) : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ۱۹۹۱/۱۲/۳۱ ما یلی:

أ- الايرادات (٠٠٠ ، ١٥٤٠)

ب- النفقات (۱۷٤٥ ، ۰۰۰ مع۷۱)

ج- يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية ، وللرواتب و الأجور و العلاوات .

المادة (٣): تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٢٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتسديد اقساط القروض الداخلية و الخارجية و لتغطية جزء منالعجز المتراكم في السنوات السابقة.

المادة (٤) : أ- تخصص المنح و المساعدات المالية و القروض الانمائية ؛ المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه

ج- أذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح و المتحقق منها. المادة (٥) : يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير

عام دائرة الموازنة العامة . ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الآخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ،ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

ه- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء ، اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و- لا يجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة لها في هذا القانون الا بمرافقة وزير المالية.

ز- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته . ح- تتحمل المؤسسات و الشركات العامة التي وردت مشاريعها حسن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦) : أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل

(١/٤١))برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د)البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية /

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة (٨) : أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب و الاجور و العلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس . كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات الي المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، و- لا يجوز نقل المخصصات الي المواد (١١٥)، (١١٥)، والمجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة آخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

ه- يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ،ب ،ج،د) .

المادة (٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون او أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالاحكام المالية بالفصل (١/٢) مجلس الامة كل من :-

أ-لرئيسي مجلس الاعيان و النواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة .

ب- لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان.

ج- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الأمر بمجلس النواب.

السادة (١٠): أ- لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في

المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجدول من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

د- تنتهي اعمال الموظفين و العمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة (١١): يتم تحديدتشكيلات الوظائف للوزارات و الدوائر و المؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتهافي المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام بحدد فيد عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات و للدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة (۱۲): تعتبر جداول الايرادات و النفقات الملحقة بهذا القانون جزأ لا يتجزأ مند.

المادة (١٣): رئيس الوزراء و الوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

حكم خير امين عام مجلس الامة

م · سعد هايل السرور رئيس مجلس النواب